

## 1. لماذا نرفض عقوبة الإعدام؟

- تعارض المفوضية المصرية للحقوق والحريات عقوبة الإعدام في جميع الحالات ودون إستثناء وذلك:
  - لتعارضها مع الحق في الحياة وهو حق أصيل وأساسي من حقوق الإنسان، فعقوبة الإعدام تتناقض مع مبدأ الفقه العقابي في القانون المصري وهو مبدأ إعادة التأهيل.
  - لا تمثل عقوبة الإعدام عنصر ردع للجريمة، حيث أن وجود عقوبة الإعدام في التشريعات المصرية لم يؤدي إلى القضاء على الجرائم التي يعاقب عليها القانون بالإعدام. كما أن الارتفاع الصارخ في عدد المحكوم عليهم بالإعدام في مصر وعدد الذين تم تنفيذ العقوبة في حقهم في السنين الأخيرة يؤكد أن العقوبة لم تحد من معدلات الجريمة في مصر.
  - عقوبة الإعدام هي عقوبة فريدة من نوعها، حيث أنها لا يمكن الرجوع فيها بعد تنفيذها حتى في حالة ظهور أدلة جديدة بخصوص القضية، وبالتالي فإن تنفيذ عقوبة الإعدام يتغافل عن احتمالية وجود خطأ في الإدلة أو الإجراءات التي تم بناء الحكم عليها، وهذه الأخطاء وارد وجودها في أي نظام قضائي ولكن بالطبع يزداد احتمالية حدوثها في نظام كالنظام المصري الذي يستخدم فيه التعذيب والإكراه بصورة ممنهجة لإنتزاع الاعترافات.
  - تنفيذ عقوبة الإعدام ينطوي على تمييز، فهؤلاء الذين يندرون من أصول اجتماعية أو اقتصادية أشد حرماناً، أو ينتمون إلى أقليات عنصرية أو عرقية أو دينية، هم أكثر من تُفرض عليهم عقوبة الإعدام بشكل غير متناسب. حيث أنهم يحرمون من الوصول لحقوقهم القانونية الأساسية كحق المحاكمة العادلة، أو الحماية من التعذيب أو التمثيل القانوني الملائم.

## 2. كم عدد المحكوم عليهم بالإعدام في مصر؟

في الفترة بين 25 يناير 2011 إلى سبتمبر 2018، أصدرت المحاكم المصرية أحكاماً مبدئية بالإعدام بحق 2595 شخصاً من بينهم 11 طفلاً، كما أصدرت أحكاماً إعدام نهائية بحق 1592 شخص وفقاً لمركز ريبريف وبحسب توثيق المفوضية المصرية للحقوق والحريات. وشهدت مصر ارتفاعاً كبيراً في عدد المحكوم عليهم بالإعدام والذين سلبت العقوبة حياتهم في الفترة بين إطاحة الرئيس السابق محمد مرسي من الحكم وحتى يومنا الحالي. ففي الفترة بين 25 يناير 2011 وحتى 3 يوليو 2013، أقرت المحاكم المصرية أحكاماً مبدئية بحق 152 شخصاً وتم تنفيذ حكم إعدام واحد فقط. بينما في الفترة بين 3 يوليو 2013 وحتى 23 سبتمبر 2018 تم إصدار أحكام إعدام مبدئية بحق 2443 شخصاً وتم تنفيذ الإعدام بحق 144 شخصاً.

وصدرت أغلب هذه الأحكام في قضايا تتعلق بالعنف السياسي وبعد محاكمات جماعية، فمثلاً خلال هذه الفترة شهدت إقرار عقوبة الإعدام ضد أكثر من 500 متهم في محاكمة واحدة. كما انتزعت الاعترافات من المتهمين تحت وطأة التعذيب المعروف ممارسته بصورة ممنهجة من قبل الشرطة المصرية. كما أن بعض المتهمين كانوا مختفيين قسرياً وقت وقوع الجرائم المنسوبة إليهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض هذه الأحكام قد صدرت من محاكم عسكرية في حق مدنيين وهي محاكم بتعريفها لا تلتزم بالمعايير الأساسية للمحاكمة العادلة مثل الحق في الدفاع، والحق في المحاكمة العلنية، كما أن القضاة العسكريين يعينون من قبل وزير الدفاع وهو ما يتناقض مع مبدأ استقلال القضاء وحيادية المحاكمة.

## 3. كيف يمكن إلغاء عقوبة الإعدام فيما يتناسب مع السياق الثقافي المصري؟

الوصول إلى تشريعات خالية من عقوبة الإعدام هو أمر يتطلب العديد من الإصلاحات التشريعية، كما يتطلب تغيير في المفاهيم المجتمعية المتعلقة بالمنظومة العقابية. وهناك عدة نماذج بالمنطقة يمكن لمصر أن تحذو حذوها من أجل الوصول لمنظومة عقابية خالية من عقوبة الإعدام. يمكن إلغاء عقوبة الإعدام تدريجياً بالبدء بإلغائها في المحاكم الاستثنائية كالمحاكم العسكرية أو الظروف الاستثنائية وقت تطبيق حالة الطوارئ والتي تعيشها مصر منذ أبريل 2017 وحتى الآن، ثم يتم استبدالها بالسجن لفترات طويلة في القضايا الجنائية المتعلقة بالاتجار بالمخدرات والقتل العمد وغيرها. وهناك نموذجاً آخر تتبعه المغرب والجزائر وتونس وهو توقيف عقوبة الإعدام مع الإبقاء عليها في القانون حيث أن هذه الدول الثلاث لم تنفذ أي عملية إعدام منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي. وإلغاء عقوبة الإعدام بشكل تدريجي سيسمح للنظام التشريعي والمعنيين بالعدالة الجنائية في مصر بالتأكد بشكل عملي ما إذا كانت عقوبة الإعدام تحقق الهدف منها في الردع والحد من الجريمة أم لا. وعليه يمكن اتخاذ قرار فيما يخص الإبقاء على عقوبة الإعدام في التشريع المصري أم لا على المدى البعيد.

#### 4. ما هي الجرائم التي يُعاقب عليها القانون المصري بالإعدام؟

ينص البند الثاني من المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والموقعة عليه مصر بأن عقوبة الإعدام لا يجب أن يحكم بها إلا في حالة "أشد الجرائم خطورة" وقد تم تفسير هذا النص بأن أشد الجرائم المشار إليها هي جريمة القتل العمد. وعلى الرغم من ذلك فإن القانون المصري المدني والعسكري يقر عقوبة الإعدام في أكثر من 80 مادة قانونية لجرائم متنوعة، من ضمنها 10 تهم متعلقة بالاتجار بالمخدرات وجرائم كخطف أنثى وإن لم ينتج عن الخطف موت. وفي 2011 تم إقرار عقوبة الإعدام في أربع مواد إضافية من ضمنها اغتصاب أنثى، وطلب أموال من جهات أجنبية بغرض المساس بمصالح البلاد.

وأغلب الجرائم المُعاقب عليها بالإعدام هي الجرائم العسكرية حيث يحتوي قانون الإحكام العسكرية على 41 جريمة من ضمنهم جرائم غير مؤدية للموت (مثل الفرار، التمرد، النهب، التقصير في أداء الواجب، إساءة معاملة الجرحى، مساعدة العدو وإساءة استخدام السلطة). كما يعاقب القانون العديد من الجرائم المتعلقة بالإرهاب بالموت حتى ولو كانت الجرائم غير مؤدية للموت، وأغلب هذه الجرائم هي جرائم عامة وغير واضحة مثل التسبب في كارثة بيئية أو الإزعاج المجتمعي، تأسيس منظمة تعارض الدولة بالعنف، الإرهاب، التعاون مع كيان خارجي لمحاولة القيام بفعل إرهابي، مقاومة السلطات بالقوة، الإستيلاء على الممتلكات الحكومية أو العامة. كما تعاقب المادة رقم 83 البند (أ) من قانون العقوبات جرائم مثل الترويج للأفكار المتطرفة، أو التفرقة الطائفية الهادفة لتهديد وحدة مصر. وأضاف قانون الإرهاب - الذي صدر في عام 2015 - 13 جريمة معاقب عليها بالإعدام.

#### 5. هل صحيح أن إلغاء عقوبة الإعدام يتناقض مع الشريعة الإسلامية؟

في الواقع أن الشريعة الإسلامية قد وضعت شروطاً كثيرة وصعبة لتنفيذ عقوبة الإعدام كما أن وفقاً للمادة الثانية من الدستور المصري، فإن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع، إلا أنها ليست المصدر الوحيد للتشريع. فعلى سبيل المثال، فإن القانون المصري يتبع ما تنص عليه الشريعة من معاقبة المذنبين إلا أنه لا يتبع الحدود التي تنص عليها الشريعة حرفياً في جميع الجرائم ما عدا عقوبة الإعدام والتي يلتزم فيها القانون بقتل من قتل. ولكن في الواقع فإن القانون المصري قد وضع العديد من المعايير من أجل تنفيذ عقوبة الإعدام وذلك من أجل الحد منها. كما أن الالتزام التام بالشريعة الإسلامية لتطبيق عقوبة الإعدام يقتضي طرح الدية كبديل عن تنفيذ عقوبة الإعدام. ووفقاً للشريعة، فيمكن للقاتل أن يدفع تعويض مادي لأهل القاتل إذا

وافق أهل القتل على ذلك، وبموافقة أهل القتل تسقط عقوبة الإعدام عن القاتل لتصبح الغرامة المادية بدلا عن تنفيذ العقوبة.

الجدير بالذكر أن طرح الدية كبديل للإعدام يفتح المجال للشك في كونها ستعطي امتيازات أكثر للطبقات الأكثر دخلا للذين سيتمكنون من دفع التعويضات المادية بينما تضع الطبقات الأقل دخلا في موقف أكثر سوءا حيث لن يتمكن المنتمين إليها من دفع الدية، وبالتالي فلن ينجوا من عقوبة الإعدام. ولذلك فإن هذه الإشكالية التي تمنع من تنفيذ كامل أركان الشريعة فيما يتعلق بعقوبة الإعدام بفتح الباب للتساؤل إذا كان تنفيذ جزء منها فقط (وهو إقرار الإعدام دون إقرار الدية) يعني التزام حقيقي بالشريعة، أم أنه من الأفضل أن ينتهج القانون المصري نهجه مع باقي العقوبات بأن يلتزم بالمبادئ العامة للشريعة كمعاقبة الجاني والمساواة أمام القانون مع تنفيذ عقوبات متماشية أكثر مع السياق الحالي، وعليه تقديم بدائل كالسجن المؤبد كعقوبة قصوى بدلا من الإعدام.

## 6. ما هي الدول التي ألغت عقوبة الإعدام من بين أعضاء منظمة التعاون الإسلامي؟

بعكس ما هو شائع بأن تطبيق عقوبة الإعدام مرتبط بالشريعة الإسلامية، فإن 27 دولة من الدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي (الدول ذات الأغلبية المسلمة) قد ألغت عقوبة الإعدام إما في القانون أو في الواقع الفعلي. ذلك بواقع 16 دولة ألغت عقوبة الإعدام تماما، و 11 دولة لم تقدم على إعدام أي فرد في آخر عشر سنوات، بالإضافة لدولتين لا تطبق قوانين الإعدام في الجرائم العادية وتطبقها فقط في الجرائم الخاضعة للقانون العسكري أو المرتكبة في ظروف استثنائية. في مقابل 28 دولة لازالت تطبق عقوبة الإعدام.

## 7. هل هناك تغيير في نمط تطبيق عقوبة الإعدام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مؤخرا؟

على الرغم من أن المنطقة بها بعض الدول الأكثر تنفيذا لعقوبة الإعدام في العالم مثل إيران والسعودية واليمن، إلا أن العام الماضي قد شهد انخفاضا بنسبة 41% في عدد عمليات الإعدام التي نُفذت في المنطقة. حيث تم تنفيذ 501 عملية إعدام وهو أدنى عدد تم رصدته من قبل منظمة العفو الدولية منذ 2010.

كما شهدت المنطقة تعديلات في التشريعات المتعلقة بالإعدام. ففي إيران -البلد صاحبة ثاني أعلى معدلات إعدام عالميا - تم تعديل قانون مكافحة المخدرات في مطلع 2018 ليحد عقوبة الإعدام فقط على زعماء العصابات وتجار المخدرات المسلحين والمتهمين بتهريب أكثر من 50 كيلو جرام من الأفيون أو 2 كيلوجرام من الهيروين. وسينفذ هذا التعديل حوالي خمسة آلاف شخص من الإعدام. وقد جاء ذلك التعديل بعد أن تصريحات بعض القضاة أن الحكم بالإعدام في الجرائم المتعلقة بالمخدرات لم تساعد في الحد من تجارة المخدرات بإيران.

## 8. كم عدد الدول التي ألغت عقوبة الإعدام في القانون أو في الممارسة؟

هناك توجه عالميا نحو إلغاء أو الحد من تنفيذ عقوبة الإعدام، حيث انخفض عدد الذين نفذت في حقهم العقوبة إلى 690 شخص على مستوى العالم في عام 2018، ويعد هذا تراجعاً بنسبة 31% مقارنة بالعام الذي سبقه، وهذا الرقم أقل رقم سجلته منظمة العفو الدولية في العقد الأخير.

كما تراجع عدد البلدان التي نفذت عمليات وأحكام الإعدام خلال عام 2018 مقارنة بعدد البلدان التي نفذت العقوبة في عام 2017 وفقا لإحصائيات منظمة العفو الدولية. حيث ألغت ما يزيد عن ثلثي دول العالم عقوبة الإعدام في القانون أو الواقع الفعلي بواقع 106 دولة ألغت الإعدام لجميع الجرائم، و 28 دولة لازالت تنص قوانينها على عقوبة

الإعدام ولكنها لم تنفذ أي عقوبة إعدام منذ عشر أعوام، و 8 دول تطبق الإعدام بالنسبة للجرائم استثنائية فقط كالخاضعة للقانون العسكري أو المرتكبة في ظروف استثنائية.

وبشكل عام فإن التطور في القانون الدولي والقوانين المحلية في الفترة الأخيرة يتجه نحو إلغاء عقوبة الإعدام أو على الأقل الحد من تنفيذها.

## 9. ما هي المواثيق الدولية الموقعة عليها مصر التي تتعارض مع عقوبة الإعدام؟

تتناقض عقوبة الإعدام مع الحق في الحياة الذي كفلته المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما كفلته المادة الرابعة من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وكلاهما موقعة عليهم مصر. كما يتناقض تطبيق عقوبة الإعدام على عدد واسع من الجرائم كما هو الحال بمصر مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي يحد عقوبة الإعدام على أشد الجرائم خطورة وهو القتل العمد. كما أصدرت مصر 11 حكم إعدام مبدئي ضد أطفال في الفترة ما بين يناير 2011 وسبتمبر 2018، ويعد هذا انتهاكاً لاتفاقية حقوق الطفل التي تعد مصر طرفاً فيها حيث ينص البند (أ) من المادة 37 على أن تكفل الدول الأعضاء " [ألا] تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة دون وجود إمكانية للإفراج عنهم". كما يعد هذا انتهاكاً لقانون الطفل المصري والذي يحظر تنفيذ عقوبة الإعدام على المتهمين اللذين لم يتجاوز سنهم الثامنة عشر وقت وقوع الجريمة.

إلا أن مصر تتخذ موقف دولي صريح ضد إلغاء أو وقف عقوبة الإعدام. حيث استمرت مصر في تصويتها ضد وقف عقوبة الإعدام عالمياً منذ أن وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار بوقف العقوبة قيد التصويت في عام 2007 وحتى العام الماضي. حيث يتم التصويت على القرار كل عامين وبالرغم من الازدياد في عدد الدول الموافقة على القرار حتى بلغ عددهم 121 دولة في ديسمبر 2018، إلا أن مصر بقت من ضمن 35 دولة رفضت توقيف العقوبة في تصويت 2018.

كما أنها لم توقع "البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" والذي ينص على إلغاء عقوبة الإعدام ويسمح للدول الأعضاء باستخدام هذه العقوبة في وقت الحرب فقط إذا أعلنت تحفظاً بهذا الأثر وقت تصديق البروتوكول.

## 10. ما هي الآليات التي يمكن أن يتم استخدامها من أجل إلغاء عقوبة الإعدام في مصر؟

عند النظر إلى الدول التي ألغت عقوبة الإعدام نجد أن هناك العديد من الآليات الدولية والمحلية التي اتبعتها تلك الدول من أجل إلغاء عقوبة الإعدام مما يجعل أمام مصر العديد من السبل للوصول إلى وقف أو إلغاء عقوبة الإعدام. حيث بدأت بعض الدول مثل الأرجنتين، غينيا، البرتغال، جنوب أفريقيا، بإلغاء العقوبة ضد الجرائم العادية ثم بعد ذلك إلغائها تماماً. بينما بدأت دول مثل كازاخستان، ومنغوليا، والفلبين، بتوقيف العقوبة بشكل رسمي.

كما لعبت المحكمة الدستورية دورا هام في جنوب أفريقيا حيث حكمت بأن عقوبة الإعدام تنتهك حقوق الإنسان. وفي جواتيمالا أوقف حكم من المحكمة الدستورية جرائم الإعدام ضد الجرائم العادية. وفي دول مثل كولومبيا، هايتي، الكونغو، وتركيا قد تم إلغاء العقوبة بتعديل دستوري ثم إلغائها في القانون.

وكان التصديق أو التوقيع على المواثيق الدولية ذات صلة الخطوة الأولى التي اتخذتها بعض الدول لإلغاء العقوبة. فمثلا منغوليا وبنين بدءا رحلتها ضد عقوبة الإعدام بالتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المناهض للعقوبة. أما غينيا والكونغو بدأتا بالتصويت بالموافقة على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار بوقف العقوبة. وفي أستراليا، ونيوزيلندا، والسنغال، وتوجو وأوزباكستان، تم إلغاء أو توقيف عقوبة الإعدام عن طريق قرار من المجالس التشريعية.